

معتبر الدراسات الاقتصادية - ١٩٠ - ٢٠٦

نحو برنامج علمي

لدراسة جدوى المشروعات

دكتور

رمضان عبد العظيم جاد
المدرس بقسم إدارة الأعمال
بكلية التجارة
جامعة قناة السويس

دكتور

ابراهيم ابراهيم بسيوني
المدرس بقسم إدارة الأعمال
بكلية التجارة
جامعة طنطا

مقدمة

تعتبر الدراسات الاقتصادية اللازمة لتقييم المشروعات موازية في الأهمية للدراسات الفنية ، ومهما بلغ التقدم التكنولوجي أو الإبداع الهندسي لمشروع ما فإنه لا يكون بديلا لمقبولية المشروع من الناحية الاقتصادية ، بمعنى وجود سوق كافية وعوائد مناسبة للأهداف الموضوعية للمشروع .

وتكتسب دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية أهميتها من الاتجاه المتزايد نحو ضخامة حجم الاستثمارات في العصر الحديث ، ومن ربط المشروع بنوعية معينة من الاستثمار لمدى زمني طويل . إلى جانب ذلك فإنه يترتب على القرار الاستثماري خلق مجموعة من التكاليف الثابتة التي يصعب تعديلمها أو الرجوع فيها إذا ما تبين عدم سلامة القرارات المنشئة لها بعد التنفيذ .

كذلك فإن تلك الأهمية تصبح ذات وزن مضاعف في الدول النامية نظراً لمحدودية الموارد والتي يترتب عليها مضاعفة آثار التخلف إذا ما تعرضت استثمارات تلك الموارد لقرارات خاطئة .

والملاحظ أنه على الرغم من الاهتمام الرسمي بأن تكون هناك دراسة جدوى اقتصادية للمشروعات الاستثمارية في جمهورية مصر العربية خاصة بعد صدور قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي (القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) ، إلا أن تلك الدراسات في معظمها لا يبدو أنها تعتمد على الأساليب العلمية في الدراسة إذ يشيع الاعتماد على الاجتهاد في تقييم المشروعات الاستثمارية (د . حنفي زكي عيد ١٩٧٩) ، ويرجع ذلك أصلاً إلى أن تقييم المشروعات الاستثمارية كوضوع

أ كاديمي لم ينل الاهتمام إلا حديثاً حيث صدر أول كتاب يعالج مشاكل المشروعات
الاستثمارية في عام ١٩٥١ لمؤلفه Joel Dean بعنوان Capital Budgeting

كذلك كان لتطور وتعديد أساليب تحليل الجدوى الاقتصادية للمشروعات
في السنوات الأخيرة — ونقدها للطرق التقليدية المتمثلة أصلاً في قياس العائد على
القيمة الدفترية للأموال المستثمرة والتي تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة في معظم
الأحوال — أثره في لفت أنظار كاتب هذا المقال إلى الحاجة إلى برنامج علمي
لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات .

يعتمد برنامج دراسة جدوى المشروع على مجموعة من المراحل المتتابعة حيث
تتكون كل مرحلة من مجموعة من العناصر ويتم القيام بتحليل جدوى المشروع من
خلال إطار منهجي للدراسة . وتحدد أهداف المنشأة وسياساتها طبيعة وتتابع
القرارات الخاصة بإمكانية القيام بالمشروع كما تحدد وسائل التمويل المتاحة . بالإضافة
إلى ذلك فإن نوعية المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات في المراحل المختلفة للمشروع
ودرجة دقة هذه المعلومات تتوقف على طبيعة المشروع وحجمه ودرجه تعقده
ودرجة خطورته على الاقتصاد القومي .

ويمكن تقسيم عملية دراسة جدوى المشروع إلى المراحل التالية :

١ - مرحلة التعريف .

٢ - مرحلة الدراسة التمهيديّة .

٣ - مرحلة التحليل .

٤ - مرحلة التقييم واتخاذ القرار .

المرحلة الأولى : التعريف

قد تكون المشروعات المستهدفة مشروعات احلال أو مشروعات توسع . وتستقى أفكار المشروعات من مصادر داخلية وخارجية فشروعات الإخلال عادة ما تنبع من داخل المنشأة بغرض تحقيق وفورات في العملية الإنتاجية ، كأن تكون الآلات قد أصبحت أقل كفاءة أو أن تكون هناك أفكار محددة لتحسين وسائل الإنتاج . وهذا النوع من الأفكار يحتاج إلى أسلوب داخلي مخطط ومنظم لتنمية الأفكار الجديدة وحفزها .

كذلك يمكن أن يكون مصدر هذه الأفكار خارجياً عن المنشأة مثل آراء العملاء والموزعين ورجال البيع أو حتى المنافسين . وعادة ما تنبع أفكار مشروعات التوسع من البحوث المسحية للصناعات القائمة أو قطاعات منها أو من دراسات السوق . ويلاحظ في الدول النامية أن معظم المشروعات المقترحة تظهر لتلبية حاجات نشأت داخل الإطار العام لتخطيط التنمية الصناعية بها .

المرحلة الثانية : الدراسة التمهيديّة

تتطلب هذه المرحلة اتخاذ القرار الخاص بضرورة أو عدم ضرورة الفحص الدقيق والتفصيلي لجدوى المشروع . وإذا تقرر القيام بهذه الدراسة فلا بد من تعريف مجال الدراسة وتكلفتها . ويهتم رجال الأعمال والمسؤولين عن التخطيط من أن المكاسب التي ستعود من المشروع تبرر الدراسة المتعمقة وما يرتبط بها من جهد وتكلفة . بالإضافة إلى ذلك فإن رجال الأعمال يرغب في استبعاد الأفكار التي لا تتماشى مع أهداف المنشأة ومواردها . وبنفس المنطق يحتاج مسئول التخطيط الحكومي إلى التأكد من أن المشروع يتفق مع أهداف الحكومة وخططها

واستراتيجياتها . وتساعد المعلومات التي يتم الحصول عليها في هذه المرحلة على تعريف جوانب المشروع التي تتطلب اهتماماً خاصاً في مراحل البحث المختلفة . وتجمع النتائج التي تم للتوصل إليها في هذه المرحلة في دراسة يطلق عليها اسم الدراسة السابقة للجدوى .

والحصول على أفضل النتائج فلا بد أن تتضمن هذه الدراسة ما يأتي :

١ - وصف للسوق (تقدير الاستهلاك واتجاهاته - العرض الحالي -

السعر . . . الخ) .

٢ - وصف لعمليات الصنع ، وعرض المعلومات عن توافر عوامل الإنتاج الأساسية وخاصة الخامات .

٣ - تقدير لحجم الاستثمار المطلوب وتكلفة العمليات .

٤ - تقدير الأرباح المتوقعة .

٥ - ملخص بالمشاكل وأنواع الخطر المتوقعة .

المرحلة الثالثة : التحليل

ويتم في هذه المرحلة دراسة البدائل المختلفة في مجال التسويق والتكنولوجيا وغيرهما ، ثم عرض النتائج والبيانات التي تساندها في شكل منطقي . وقد يكون للمشروع أكثر من مزيج تكنولوجي واحد وبالتالي لا بد من أخذ العديد من العوامل في الحسبان منها حجم المصنع ومدى توفر رأس المال والخامات والعمالة وتتضمن الدراسة في هذه المرحلة تحليل السوق والتحليل الفني والتحليل المالي .

أولا - تحليل السوق :

ويتخذ تحليل السوق أحد شكلين : الأول تحليل مستقل الفرض منه تحديد مدى تجاوب السوق لأفكار سلع أو مشروعات جديدة لاختبار نتائجها . والشكل الثاني هو التحليل الذي يعتبر جزءاً من عملية تحليل الجدوى الاقتصادية الشاملة بغرض معرفة إمكانية تسويق الفكرة أو السلعة الجديدة محل الدراسة .

وفي كلتا الحالتين يتضمن تحليل السوق تجميع المعلومات وتحليلها بفرض تعريف السوق ووضعها وتحديد حجمها . ويلاحظ أن الاختلاف بين هذين النوعين من التحليل يتمثل في أن دراسات السوق من النوع الثاني تتطلب جهداً أكبر وتحليلاً أعمق من دراسات الشكل الأول .

ويتضمن تحليل السوق الجوانب التالية :

(أ) فحص هيكل السوق الحالي :

ويشمل هذا الجانب دراسة نطاق السوق الذي تخدمه المنشأة وحجمه وخصائصه وطبيعة المستهلك، ونمط الاستهلاك وخصائص المنتج وعلاقته بالمنتجات المنافسة وحجم المبيعات وتذبذب الأسعار إلى جانب دراسة وضع المنشأة أمام منافسيها وشكلها القانوني .

(ب) تحليل الطلب السابق والحالي :

ويتضمن تحديد كمية وقيمة الاستهلاك، والارتباط بينهما وبين العوامل المؤثرة فيهما مثل :

— عدد السكان وتوزيعهم حسب فئات السن والجنس وتوزيعهم بين الريف والحضر وكذلك درجة التعليم .

— الدخل القومي ومتوسط درجة العرد وتوزيع الدخل على الفئات المختلفة

وعلى بنود الإنفاق .

(ج) تحليل العرض السابق والحالي مقسماً حسب مصدره محلي ومستورد

بحيث يتضمن كمية وقيمة السلع المشابهة وأسعار بيعها بالجملة والتجزئة وجودتها

ومعدلات البيع الشهري والسياسات التسويقية للمنافسين .

(د) تحليل الوسائط التجارية مثل نظام التوزيع والذي يتضمن :

— عدد الوكلاء وتجار الجملة والتجزئة الذين يتعاملون في تلك السلعة وتوزيعهم

الجغرافي . كذلك عائد المبيعات والربح وقيمة المخزون في نهاية كل سنة .

— بيانات عن النقل مثل أنواعه وطاقة كل نوع وتكاليفه .

(هـ) تقدير الطلب المستقبل للسلعة والتي يستعان فيها بالدراسات التي تمت على

الطلب في الماضي ويلاحظ أن التنبؤ بالطلب يتم إجمالاً للسلعة على مدى زمني

مقبول . وهناك عدة طرق تستخدم في التنبؤ بالطلب أهمها :

١ — التنبؤ بالطلب على أساس قياسي وذلك باستخدام علم الاقتصاد القياسي

Econometrics

(أنظر Spencer etal 1961) .

عن طريق التنبؤ بواحد أو أكثر من المتغيرات الأصلية المؤثرة في الطلب

وإستخدام نموذج العلاقة بين هذا المتغير أو تلك المتغيرات وبين الطلب - والتي

عرفت من الخطوة ب في التنبؤ بحجم الطلب في المستقبل .

وقد تأخذ العلاقة بين الطلب (المتغير التابع) والمتغيرات الأصلية واحد من

الأشكال التالية :

— علاقة خطية بين الطلب وأحد المتغيرات الأصلية كالدخل القومي أو متوسط

دخول الفرد أو عدد السكان .. إلخ .

— علاقة غير خطية بين الطلب وأحد المتغيرات الأصلية .

— علاقة خطية بين الطلب وأكثر من متغير من المتغيرات الأصلية .

— علاقة غير خطية بين الطلب وأكثر من متغير من المتغيرات الأصلية .

٢ — التنبؤ على أساس الاتجاه للعام لسلسلة زمنية تمثل الطلب التاريخي على

السلعة . ويعتبر الزمن في هذه الطريقة هو المتغير الأصلي والبديل للعوامل العديدة

سواء كانت كمية أو نوعية . وأشهر طريقة مستخدمة في هذا المجال هي طريقة

المربعات الصغرى .

٣ — التنبؤ باستخدام أسلوب المرونة السعرية والدخلية وذلك إذا كان

التغير النسبي في الطلب إلى التغير النسبي في السعر أو في الدخل معروفاً وأنه يمكن

التنبؤ باتجاه السعر أو الدخل .

٤ — التنبؤ على أساس متوسط استهلاك الفرد وذلك باعتبار أن إجمالى

الاستهلاك عبارة عن حاصل ضرب متوسط استهلاك الفرد في عدد الأفراد . وهذا

الأسلوب يحتاج إلى التنبؤ بتطور متوسط استهلاك الفرد والتنبؤ بعدد السكان

في المستقبل .

٥ — التنبؤ باستخدام أسلوب المقارنات بالمجتمعات الشبيهة وذلك في حالة

غياب البيانات اللازمة في المجتمع محل البحث إذ يمكن الاعتماد على بيانات

المجتمعات ذات الظروف المشابهة في تقدير الطلب في الفترة المقبلة .

(و) تقدير حصة المشروع من السوق :

وهذا يتطلب التنبؤ بالمركز التنافسي للمشروع في الفترة المقبلة ومدى النشاط التسويقي للمشروع بالنسبة للأنشطة التسويقية للمنافسين . ويمكن الاستعانة بنموذج Kotler في هذا المجال (أنظر 1971 Kotler) لتقدير حصة المشروع من السوق .

ثانياً : التحليل الفني :

والغرض من التأكد من إمكانية القيام بالمشروع من الناحية الفنية، بالإضافة إلى تزويد القائمين بالدراسة بأساس يساعد على تقدير التكلفة كما يوفر للدارس فرصة الأخذ في الاعتبار أثر البدائل الفنية المختلفة على العمالة، ومتطلبات البنية الأساسية وخدمات رأس المال وميزان المدفوعات وغيرها . ويتضمن هذا التحليل دراسة للأساليب والعمليات المحتملة تطبيقها ويغطي الجوانب التالية :

١ - وصف السلعة متضمناً جوانبها المادية والميكانيكية والكيميائية وشرح وافٍ لإستخداماتها .

٢ - وصف لعملية الإنتاج التي تم إختيارها ، متضمناً خرائط تدفق العمليات وعرض للعمليات البديلة مع توضيح أسباب إختيار عملية معينة بذاتها .

٣ - تحديد حجم المصنع وجدول الإنتاج مع تحديد حجم الإنتاج المتوقع خلال فترة زمنية محددة .

٤ - إختيار العد والآلات مع إعداد بيان بمواصفاتها ومواعيد توريدها وأعمالها وشروط الدفع . مع إعداد دراسة عن البدائل المختلفة من حيث التكلفة والجودة ومدى توفر قطع الغيار الخاصة بها .

٥ - تحديد موقع المصنع ودرجة قربه من مصادر الخامات ومنافذ التوزيع ،
ومزايا وعيوب كل من المواقع المختلفة .

٦ - تصميم المصنع من الداخل و تقدير التكلفة الأرض والمباني .

٧ - دراسة مدى توفر الخامات والمنافع .

٨ - تقدير الاحتياجات من القوى العاملة وتقسيمها إلى عمالة مباشرة وغير
مباشرة وكذلك تقدير الاحتياجات الإشرافية اللازمة .

٩ - تحديد نوع و كمية الفاقد مع وصف أسلوب تحديد كمية الفاقد
وتكلفته .

١٠ - تقدير تكلفة الإنتاج .

ثالثاً : التحليل المالي :

تعتبر مرحلة التحليل المالي للشروع بمثابة ترجمة مالية لنتيجة تحليل السوق
والتحليل الفني ويتم فيها إعداد القوائم المالية اللازمة حتى يمكن تقييم المشروع
على أساس المقاييس المختلفة للربحية التجارية .

ويعتمد التحليل المالي أساساً على التدفقات النقدية والتي يمكن تقسيمها زمنياً
إلى نوعين من التدفقات .

١ - تدفقات خاصة بفترة تنفيذ المشروع ويعتمد تقديرها أساساً على الدراسة
الفنية للمشروع والتي يمكن تلخيص أوجه الانفاق فيها فيما يلي :

- تكلفة الأراضي والمباني .

- تكلفه وسائل النقل .

— تكلفة التأمين .

— تكاليف تجارب التشغيل .

— مصاريف التأسيس .

— رأس المال العامل اللازم لتشغيل دورة إنتاجية واحدة .

— تكاليف إدارة المشروع في فترة التنفيذ والمصروفات المصاحبة لها .

ومن الملاحظ أن التدفقات النقدية في تلك الفترة من غير التدفقات التويلبية

هي تدفقات خارجة وتسم بدرجة كبيرة من التأكد خاصة إذا لم يطل المدى الزمني لفترة الإنشاء .

٢ — تدفقات ما بعد بدء التشغيل .

وتنقسم هذه التدفقات إلى قسمين :

(أ) تدفقات خارجة وتقدر على أساس تكاليف الإنتاج والتسويق

والمصروفات الإدارية . ويتم تقديرها من واقع التحليل الفني السابق .

(ب) تدفقات داخلية وتقدر على أساس إيرادات المبيعات والتي تعتمد على

تحليل السوق وتحديد حصة المنشأة منها .

ويلاحظ أن تدفقات فترة التشغيل ممتدة في المستقبل وتخضع للتغيرات

الاقتصادية والاجتماعية الحادثة في هذا المستقبل لذلك فإنها تنقسم في معظم الأحوال

بعدم التأكد . وفي بعض الأحوال يمكن الوصول إلى تقديرات بإحتمالات تحقق

الظروف المؤثرة على هذه التدفقات أي أن المشروع في هذه الحالة يخضع لظروف

المخاطرة . ونادراً ما يمكن الحكم على الظروف التي تحدث في المستقبل بالتأكد .

والحالات التي يخضع لها المستقبل تلقى بظلمها على عملية تقييم المشروع بما

سنتعرض له حقاً .

كما يلاحظ أنه بالنسبة لمشروعات الإحلال والتوسع لا يجب إغفال الوضع الراهن للمنشأة بل يجب أن يتناول التحليل المنشأة ككل ولا يقتصر على مشروع الإحلال أو مشروع التوسع حيث أن إقتصار التحليل على مشروع الإحلال أو التوسع بمعزل عن المنشأة يؤدي إلى نتائج مضللة.

وإذا كان كذلك فإنه بعد إعداد قوائم إستخدامات الأموال والمبينة أساساً على التحليل الفني فإنه يتم إعداد قائمة بمصادر الأموال بعد دراسة تكلفة المصادر البديلة والوصول إلى مزيج أمثل من هذه المصادر يراعى مبادئ الرقابة والملاءمة والسيولة والربحية (أنظر د ٩ جمبل توفيق ١٩٧٦) .

ومن الأساليب المفيدة في تلك المرحلة من التحليل إستخدام أسلوب تحليل الحساسية :

حيث يمكن عن طريقة معرفة أكثر الظروف - المفترض حدوثها في المستقبل - تأثيراً على أهداف معينة كالربحية مثلاً وبالتالي تساعد متخذ القرار في تكوين فكرة عن درجة المخاطرة ، كذلك تساعد على معرفة مدى تأثير تلك الأهداف بقرارات أو عوامل معينة مما ينبه إلى نوعية القرارات التي تحتاج إلى جهد و / أو معلومات إضافية أو إلى مدى الرقابة المطلوبة على تلك العوامل (أنظر Pouliquen 1970) .

المرحلة الرابعة : للتقييم واتخاذ القرار

يتم اتخاذ قرار القيام أو عدم القيام بالمشروع في هذه المرحلة بناء على المعلومات المستمدة من مراحل التحليل السابقة وفي ضوء الأهداف المرجوة من المشروع ، فإن كانت النتائج تتوافق مع تلك الأهداف فيتم إعداد الاقتراح الاستثماري خاصة إذا كان هناك بحث عن مصادر تمويل هذا المشروع .

وهناك اتفاق عام على اعتبار ربحية رأس المال المستثمر هو المعيار الملائم لتقييم المشروعات الاقتصادية . وليس معنى ذلك حساب الربح المحاسبي للمشروع وإنما على أساس استخدام مفهوم التدفقات النقدية على مدى العمر الإنتاجي للمشروع مع أخذ عامل القيمة الزمنية للنقود والتصخم في الحسبان . كذلك إذا كنا بصدد تقييم مشروع توسع فإن مفهوم التدفق النقدي يعني أننا نأخذ بالتكاليف والإيرادات التفاضلية وليس التكاليف والإيرادات الكلية لمشروع التوسع مما يؤدي إلى سلامة التقييم وبالتالي سلامة القرار .

وفي رأينا أن استخدام معدل العائد الحقيقي يعتبر أفضل الوسائل المتاحة للتقييم وإن كان يعاب عليه تطلبه لكثير من الجهد الحسابي . ويجب التنويه في هذا المجال إلى أنه يجب للفرقة بين الحالات المختلفة للمستقبل بمعنى خضوع هذا المستقبل لظروف التأكد أو المخاطرة أو عدم التأكد . وأنه من الممكن تطبيق معيار معدل العائد الداخلي في أي من الحالات المشار إليها .

فإذا كنا بصدد حالة يخضع فيها المستقبل لظروف التأكد — وهذه حالة مثالية — فإنه يمكن التعبير عن قيمة المشروع برقم واحد هو معدل العائد الداخلي ، وهو ذلك المعدل الذي يعادل بين القيمة الحالية للتدفقات الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات الخارجية .

أما إذا كنا بصدد حالة تصادفية (حالة مخاطرة) بمعنى أن لدينا من تجارب الماضي ما يمكننا من حساب احتمالات تحقق ظروف متوقعة في المستقبل فإنه يمكن أيضاً حساب قيمة المشروع برقم واحد يتمثل في حاصل جمع معدل العائد الداخلى في كل حالة من حالات الظروف المتوقعة مرجحاً باحتمال تحقق هذا الظرف .

وإذا كان المستقبل يخضع لظروف عدم التأكد — وهي الحالة الشائعة —

فإنه يمكن استخدام أسلوب التحليل الاحتمالى Probability Analysis

للوصول إلى تحديد التوزيع الاحتمالى لمعدل العائد الداخلى حيث يتيح هذا الأسلوب الاستفادة من كافة المعلومات والخبرات المتراكمة لدى المحتمكين بالمشروع وتقديرهم للظروف التى يمكن أن تحدث في المستقبل وقد يقتضى ذلك استخدام طريقة العينة الممثلة Simulated Sample عن طريق الحاسب الالىكترونى لاختصار الجهد

المبذول (أنظر Reutlinger 1970) .

أما إذا كان المشروع تحت الدراسة هو مشروع عام فإن المسئول عن التقييم — بعد حصوله على نتائج إيجابية من الناحية الاقتصادية — يعمل على تقييم الربحية الاجتماعية أو القومية للمشروع . وتحليل الربحية الاجتماعية عبارة عن تقييم لمدى مساهمة المشروع فى الاقتصاد القومى ، ويعتبر هذا التحليل من المسئوليات المباشرة لهيئات الاستثمار ومسئولى الإقراض فى الحكومة أو المسئولين عن التخطيط .

وتفاوت الأساليب المستخدمة فى هذا التحليل من ناحية صعوبتها ودرجة دقتها ، ويلاحظ أن هذا التحليل فى الدول النامية لا يتعدى تقدير أثر المشروع على العمالة أو على ميزان المدفوعات للدولة . وللحصول على تقييم متعمق للربحية الاجتماعية فإنه يلزم استخدام تحليل التكلفة منافع

Cost-Benefit Analysis

والذي يتضمن الآتي :

١ - تعريف المشروع على أساس الوصف الفني والبدائل المختلفة التي أخذت في الاعتبار ، ومعرفة القيود التي قد يكون لها أهمية في التحليل .

٢ - حصر التكاليف والمنافع والتقييم الموضوعي لها من الناحية الاقتصادية للمشروع .

٣ - تجميع البيانات المطلوبة لتقييم التكلفة والمنافع من وجهة النظر الاجتماعية . وهي البيانات اللازمة لدراسة وتحليل آثار تنفيذ المشروع على الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة ، ويتم ذلك عن طريق عدة معايير أهمها (أنظر 1976 UNIDO) :

(أ) أثر المشروع على الدخل . ممثلاً فيما يحققه من قيمة مضافة صافية وكيفية توزيعها .

(ب) أثر المشروع على العمالة .

(ج) توزيع الدخل .

(د) حصة النقد الأجنبي .

المرحلة الخامسة : تقرير الاقتراح الاستثماري

أن الغرض من إعداد هذا التقرير هو إقناع مصادر الأموال بأن المشروع يمثل استثماراً مرغوباً فية على أساس ارتفاع احتمالات تحقيق الأرباح وأن الفريق الإداري الحالي أو المقترح لديه الإمكانيات لتحقيق ذلك الربح . وعادة ما يتضمن هذا التقرير ما يلي :

١ - معلومات عامة عن السلعة وتاريخ المنشأة وطبيعة الصناعة ونوع التنظيم والخريطة التنظيمية وسمعة ومؤهلات الإدارة الحالية أو المقترحة .

٢ - وصف للمشروع والذي يحوى على ملخص لدراسة الجدوى الاقتصادية ويتضمن بنوداً كثيرة منها الأسواق ، الإنتاج ، أسلوب الصنع المختار متضمناً تكلفة الآلات ومصاريف التشغيل كما يتضمن أيضاً القوائم المالية .

٣ - معلومات متنوعة ومنها المقترحات الخاصة بإعطاء ضمانات للمقرض والخطوات التي تمت لوضع المشروع في حيز التنفيذ والشركاء الذين تم اختيارهم .

خاتمة :

قدمنا في هذا المقال محاولة لوضع إطار عام لبرنامج لدراسة جدوى المشروعات ، حيث تم توضيح المراحل اللازمة للدراسة والتحليل حتى يتم تقييم المشروع وكتابة تقرير الاقتراح الاستشارى ، مع بيان المعلومات والبيانات اللازمة والأساليب المتبعة فى كل مرحلة من مراحل الدراسة .

قائمة بالمراجع

أولا - المراجع العربية :

- ١ - د. جميل توفيق ، « تقييم اقتراحات الانفاق الرأسمالي » ، مجلة كلية التجارة للبحوث العملية - جامعة الإسكندرية ١٩٦٧ .
- ٢ - د. حنفي زكي عيد ، « دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية » ، المؤلف ١٩٧٩ .
- ٣ - د. عرفان شافعي ، « موجز عن التقييم الاقتصادي للمشروعات » ، مركز التنمية الصناعية ت م ١/٧٢ .
- ٤ - د. يسرى خضر إسماعيل ، « إعداد وتقييم المشروعات الاستثمارية » ، دار النهضة العربية بدون تاريخ .

ثانيا - المراجع الأجنبية :

1. Bierman, H. & S. Smidt, "The Capital Budgeting Decision", 2nd ed., Macmillan Co., N. Y., 1975.
2. Dean, J., "Capital Budgeting", Columbia University Press, N. Y., 1951.
3. Harison, L. M., "Capital Investment Appraisal", McGraw-Hill Book Co., Ltd, London, 1973.
4. Helfort, Erich A., "Techniques of Financial Analysis", 4th ed., Richard d. Irwin, Inc. Illin oies, 1974.

5. Howkins, C. J. & D. W. Pearce, "Capital Investment Appraisal", The Macmillan Press Ltd, London, 1974.
6. Johnston, J., "Econometric Methods", McGraw—Hill Book Co., N. Y., 1963.
7. Kotler, P., "Marketing Decision Making: A Model Building Approach", Holt, Rinehart & Winston, Inc., N. Y., 1971.
8. OECD, "Manual of Industrial Project Analysis", Vol. 1, 2, 3, 1968.
9. Pouliquen, L. Y., "Risk Analysis in Project Appraisal", The International Bank for Reconstruction and Development, U. S. A., Paper No. II, 1970.
10. Reutlinger, S., "Techniques for Project Appraisal Under Uncertainty", The International Bank for Reconstruction and Development, U. S. A., Paper No. 10, 1970.
11. Spencer, M. H. & C. G. Clark & P. W. Hougnet, "Business and Economic Forecasting", Richard D. Irwin Inc., Homewood, Illinois, 1961.
21. UNIDO, "Manual for Evaluation of National Industrial Projects in Arab Countries", 1976.